

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٣٤٧

الخميس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديالو (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نعقد اجتماعا خاصا اليوم بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لأحكام القرار ٤٠/٣٢، المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

ويشرفني ويسعدني أن أرحب بالسيد محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية؛ والسيد فوك يريميتش، رئيس الجمعية العامة؛ والسيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد سلام فياض، رئيس وزراء السلطة الفلسطينية، والسيد أحمد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا؛ والسيد هارديب سينغ بوري، رئيس مجلس الأمن والممثل الدائم للهند؛ والسيد باليتا ت. ب. كوهونا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

والممثل الدائم لسري لانكا؛ والسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وأود أيضا أن أرحب بممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك جميع الذين قبلوا دعوة اللجنة للمشاركة في الاجتماع الخاص اليوم. ونعرب عن شكرنا الخاص للسيد روجر ووترز، المعني وكاتب الأغاني والعضو المؤسس في بينك فلويد، الذي تفضل بقبول دعوة اللجنة للمشاركة في اجتماع اليوم لإيصال رسالة بالنيابة عن منظمات المجتمع المدني النشطة بشأن قضية فلسطين. وأود، حاليا، أن أدلي ببيان باسم اللجنة.

بينما نفتح هذا الاجتماع الرسمي بصورة رسمية، لا تزال المسألة الجديدة التي حلت بغزة والمناطق المحيطة بها ماثلة في أذهاننا. وفي مناسبات عديدة، لفتنا انتباه مجلس الأمن إلى خطورة الوضع في الأراضي. غير أن المجتمع الدولي لم يتمكن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



مليون نسمة، مما ضيق الخناق بصورة مطردة على الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ويشعر الفلسطينيون بأنهم خُدعوا. وهم قد تعبوا من الوعود التي لم يتم الوفاء بها وملوا من خطب التهذئة وضاقوا ذرعا بانتظار تحقق هذه الوعود. فالفلسطينيون بحاجة إلى دولة خاصة بهم في التو واللحظة. ففي كل عام، يُطلب منهم التحلي بالصبر لأن الدبلوماسية الدولية على وشك إحراز التقدم النهائي الذي سيغير حياتهم. وهم لا يريدون الانتظار أكثر من ذلك؛ وهم لا يستطيعون الانتظار أكثر من ذلك.

والمؤسسات العامة التي بناها الفلسطينيون بمساعدة المجتمع الدولي تتفكك بسبب نقص التمويل. وقد كان لإغلاق الأراضي ومنع تحويل الإيرادات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية عواقب وخيمة على أداء تلك المؤسسات. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لحث المانحين على مواصلة تقديم المساعدة وتكثيفها على سبيل الاستعجال.

أود أن أنتقل الآن إلى المسألة الآتية المتمثلة في قبول فلسطين في الأمم المتحدة في مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب. وعلى الرغم من أن بعض الدول الأعضاء قد تكون متشككة في الحكمة من وراء تغيير الفلسطينيين لاستراتيجيتهم فيما يتعلق بتعديل مركزهم في الأمم المتحدة، فإن أحدا لا يمكنه أن يشكك في شرعية نهجهم. وحق الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية في دولتهم لا يمكن إنكاره. والجمعية العامة تؤكد ذلك عاما تلو الآخر بأغلبية ساحقة.

وأود أن أدعو المشاركين إلى النظر في الطلب الجديد من قبل الفلسطينيين مع أخذ كل ما أشرت إليه للتو في الاعتبار. والأمم المتحدة عليها التزامات دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين؛ وكذلك الدول الأعضاء التي يتحمل بعضها التزامات أكثر من البعض الآخر لأسباب تاريخية. وأود كذلك حث المشاركين

من إيجاد وسيلة لإعطاء زخم جديد لاستعادة السلام في الوقت المناسب.

وأدانت اللجنة بشدة الهجمات العنيفة التي شنها الجيش الإسرائيلي على غزة التي تحملت بالفعل الكثير من المعاناة. كما نددت اللجنة بنفس القوة بإطلاق الصواريخ عشوائيا من غزة. والسلام لم يكن قط أكثر أهمية لجميع شعوب المنطقة مما هو عليه الآن؛ غير أنه لم يحدث مطلقا أن بدا بعيد المنال بهذه الدرجة.

ونحن نجتمع هنا مرة أخرى بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يجري الاحتفال به في الذكرى السنوية لاعتماد خطة الأمم المتحدة للتقسيم في عام ١٩٤٧. وهذا اليوم يتيح لنا فرصة لاستعراض العقود التي مرت، والتي جُرب خلالها كل شيء تقريبا، دون جدوى، من أجل إحلال سلام نهائي. وقد مر عام تلو الآخر دون أن تتحقق وعود إقامة العدل لجميع شعوب المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، مما تسبب في معاناة شديدة للخمسة ملايين لاجئ الذين ما زالوا ينتظرون، في المنفى، لإيجاد حل لمصيرهم المأساوي.

وكان عام ١٩٦٧ بداية الاحتلال الإسرائيلي والذي سيمر عليه قريبا ٥٠ عاما. وخلال التسعينيات من القرن الماضي، وفرت اتفاقات أوسلو الأمل في وضع حجر الأساس للانتقال الذي كان من المقرر أن يكتمل في عام ٢٠٠٠. وقد نصت خريطة الطريق للمجموعة الرباعية، من جانبها، على تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين بحلول عام ٢٠٠٥ على أقصى تقدير. ولم تسفر تلك المواعيد النهائية التي علق الفلسطينيون عليها آمالا كبيرة عن أي شيء ذي أهمية. وذهبت مبادرات السلام أدراج الرياح الواحدة تلو الأخرى. وفي غضون ذلك، نمت المستوطنات، التي كان عدد سكانها في البداية بضع عشرات من المستوطنين، إلى أكثر من نصف

عضو من خلال التصويت في الجمعية العامة في وقت لاحق اليوم.

إن الخطوط العريضة للاتفاق على إنهاء النزاع واضحة، فنحن نعرفها جيدا. وهي ترد في قرارات مجلس الأمن، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، وخاطة الطريق، والاتفاقات القائمة بين الطرفين. كما أود أن أشدد على أهمية مبادرة السلام العربية المعلن عنها عام ٢٠٠٢.

وما نحتاجه الآن هو توافر الإرادة والشجاعة السياسييتين. ويجب على القادة إبداء الإحساس بعبء المسؤولية التاريخية والتحلي بالبصيرة. ويجب على الإسرائيليين و الفلسطينيين الكف عن العمل بعقلية المكسب والخسارة واتباع مسار سلمي للمضي قدما. ذلك هو أفضل أمل للشعبين. فالشباب، على نحو خاص، ينبغي منحهم مبررا للتطلع إلى المستقبل بتفاؤل، بدل يأسهم لتأكدهم من استمرار النزاع.

وما من سبيل إلى تسوية المسائل المتعلقة بالوضع النهائي إلا بالدخول في مفاوضات مباشرة. فالعنف ليس هو السبيل، إذ لا يؤدي سوى لمزيد من الكراهية والسخط. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله لتهيئة ظروف مواتية لاستئناف مفاوضات جديّة ذات مصداقية، وللحفاظ على صلاحية حل الدولتين.

ومن الأهمية بمكان الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، مُنهيًا أكثر من أسبوع من العنف المدمر في غزة وجنوب إسرائيل. لا بد أن يتوقف القصف الصاروخي من غزة، وقد أدتته مرارا وتكرارا. وليس هناك أي مبرر لشن الهجمات العشوائية على الأهداف المدنية. ولا بد من إيجاد حل حاسم للمسائل التي ظلت معلقة منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، قبل نحو ثلاثة أعوام، وهي: إنهاء سياسة الإغلاق، ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتحقيق المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية.

على إظهار تضامنهم بالتصويت مؤيدين لمشاريع القرارات الأربعة التي سأقدمها إلى الجمعية العامة بعد ظهر اليوم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين" (A/67/L.17) و A/67/L.18 و A/67/L.19 و A/67/L.20).

وستواصل اللجنة الوفاء بالمهمة التي أسندتها إليها الجمعية العامة ما دامت الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا تحظى بالاحترام الكامل. وسواصل تعبئة جهودنا من أجل إيجاد تسوية نهائية للصراع، تستند إلى الحل القائم على وجود دولتين، وهو حل عادل ودائم يسمح لإسرائيل وفلسطين بالعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): قبل ٦٥ عاما، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) الذي اقترح تقسيم الإقليم الموضوع تحت الانتداب إلى دولتين. وبعد ٦٥ عاما، لا تزال رؤية حل الدولتين حيرا على ورق بشكل مأساوي.

وخلال زيارتي الأخيرة إلى الشرق الأوسط، في أعقاب التصعيد الخطير للعنف في غزة وإسرائيل، رأيت مرة أخرى العواقب الوخيمة لعدم وجود حل دائم للصراع.

لقد أعرب لي الفلسطينيون والإسرائيليون عما يشعرون به من رعب وهم يعيشون في ظل الخوف من الهجوم المقبل والمرة القادمة التي ستتعلل فيها حياتهم العادية. وأعربوا عن يأسهم عما يبدو من انحسار لآفاق العيش حياة كريمة وهائدة.

يشهد الشرق الأوسط تغييرا متسارعا وعميقا. ومن الملح أكثر من أي وقت مضى أن يقوم المجتمع الدولي والطرفان بتكثيف الجهود من أجل إحلال السلام. ولهذا اليوم، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، معنى كبير لدى الجانبين. وتزداد أهميته هذا العام، بالقرار الفلسطيني طلب مركز دولة مراقبة غير

دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تتمتع بمقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل الآمنة.

إنني أهيب بالقادة الفلسطينيين و الإسرائيليين أن يبعثوا الحياة مجددا في عملية السلام، التي تلفظ أنفاسها الأخيرة تقريبا. وأحث المجتمع الدولي على مساعدتهم في شق طريق سياسي ذي مصداقية يؤدي إلى تحقيق التطلعات المشروعة لكلا الجانبين. و أتعهد بأن أبذل كل ما في وسعي لدعم تحقيق ذلك الهدف.

وإنني، بمناسبة هذا اليوم الدولي، أعول على جميع الأطراف المعنية لكي تتعاون معا من أجل ترجمة هذا التضامن إلى عمل إيجابي من أجل تحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام. وأود أن أعرب صادق تقدير اللجنة لجهود الأمين العام المتواصلة من أجل تسوية قضية فلسطين، مثلما تجسد ذلك في الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى المنطقة. فقد ساعدت تلك الزيارة على الحد من تصعيد أعمال العنف في غزة ومحيطها، وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار.

لقد غيرت قليلا ترتيب قائمة المتكلمين هذا الصباح. كان من المفروض أن يتكلم رئيس الجمعية العامة، معالي السيد فوك بيرمتش، بعدي مباشرة. وأود أن أستسمحه على ذلك. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بيرمتش، رئيس الجمعية العامة (تكلم بالإنكليزية): أقبل اعتذاركم، سيدي الرئيس، في مناسبة مثل هذه المناسبة.

يشرفني كثيرا أن أشارك في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في هذا الموعد المشهود. هذه مناسبة مؤثرة بالنسبة لي شخصيا بالنظر إلى إرث أجدادي. لقد فارقونا لكننا لم ننساهم، ونحن فخورون بذلك. إنه لشرف حقيقي، السيد الرئيس عباس، أن تكون بين ظهرانينا.

فوحدة الصف الفلسطيني الذي يدعم تحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض أمر لا غنى عنه من أجل إحلال السلام العادل والدائم وإنشاء دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية. ومن الأهمية بمكان على نحو مماثل الحفاظ على الإنجازات الجديرة بالثناء التي حققتها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال جهودها الرامية إلى بناء الدولة، ودعم هذه الإنجازات.

إن استمرار الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يناقض أحكام القانون الدولي وما نصت عليه خارطة الطريق، وهذه الأنشطة يجب أن تتوقف. والإجراءات الانفرادية المتخذة في الميدان لن يقبلها المجتمع الدولي، ولن يسمح لها بتقويض نتائج المفاوضات.

وأتشاطر الشعور بالإحباط البالغ والعميق على الصعيد العالمي لأن حل الدولتين يبدو بعيد المنال بصورة متزايدة. وتكلفة حالة الجمود تزداد. مرور كل يوم وبإهدار كل فرصة.

تلك هي الخلفية المعقدة والموجعة، في الماضي والحاضر، التي قرر الفلسطينيون على ضوءها التماس الحصول على مركز دولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة. وهذا أمر يُترك البت فيه إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و من المهم أن تعالج جميع الأطراف المعنية القرار على نحو مسؤول وبناءً.

ويجب أن تركز الجهود على الحفاظ على الإنجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية في الميدان، واستئناف المفاوضات الهادفة. ذلك هو السبيل الوحيد لتسوية جميع المسائل المتعلقة بالمركز الدائم.

وما زالت أولويتنا هي إنجاز العمل الدؤوب المتمثل في تحقيق هدف إحلال السلام العادل والدائم الذي تصبو إليه منذ وقت طويل أجيال وأجيال من الفلسطينيين والإسرائيليين، سلام ينهي الاحتلال القائم منذ عام ١٩٦٧ ويكفل إنشاء

وأنا على اقتناع بإمكانية التحلي بالشجاعة ومد اليد إلى الآخرين، حتى تندمل الجراح وتمكن المنطقة أخيرا من تحقيق الرفاه في ظل السلام والأمن.

وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا موجهة جديدة من الصراع في غزة. وأشيد بالجهود الباسلة للوساطة بغية التوصل إلى هدنة، التي بذلها فخامة السيد محمد مرسى، رئيس مصرن ومعالي السيد بان كي-مون، الأمين العام، وصاحبة المقام الرفيع السيد هيلاري رودام كلينتن، وزيرة خارجية الولايات المتحدة وغيرهم. غير أن تزايد العنف مؤخرا يذكرنا بالطابع الملح للمهمة التي يجب أن تكون اليوم هي المهمة اللاحقة: أي استئناف المفاوضات السلمية المؤدية إلى تسوية شاملة لقضية إقامة الدولة الفلسطينية. ويجب وقف المعاناة في الأرض المقدسة.

وأعرب عن امتناني للجنة على دورها المتواصل في تركيز اهتمام الجمعية العامة وباقي مكونات منظومة الأمم المتحدة على محنة الشعب الفلسطيني ومأساته. وتعزيزها المستمر لحقوقه غير القابلة للتصرف ودعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط يظلان حاسمين، شأنهما في ذلك شأن جهودها لحشد المساعدة الدولية لأشد الفئات احتياجا إليها. وبعد بضع ساعات، سنتظر الجمعية العامة في مشروع قرار لتجديد ولايات اللجنة ووحدات الأمانة العامة المعنية. لكنها ستتناول لأول مرة مشروع قرار لمنح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العوض في الأمم المتحدة.

سيكون يوما تاريخيا. وكيفما كانت نتيجة التصويت، سيتعين على الفلسطينيين والإسرائيليين بصورة حاسم ترجمة آثاره إلى فرصة - فرصة للعودة إلى طاولة المفاوضات، بدعم فعال من لدن كل من يستطيع التقريب بينهما.

وأود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على عمله المتفاني وعلى عقد هذا الاجتماع، مثلما تفعل كل عام منذ ١٩٧٨.

إن السعي إلى تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف هو البند الذي بقي على جدول أعمال الجمعية العامة لمدة أطول من أي بند آخر. فبعد ٧٠ عاما تقريبا على اعتماد القرار ١٨١ (د-٢) (١٩٤٧)، فإن حل الدولتين لم يتحقق بعد. وملايين الفلسطينيين لا يزالون يعيشون فقراء في مجموعة من المخيمات المنتشرة في جميع أرجاء الشرق الأوسط. ورأيي الثابت هو أن ذلك وجه من أوجه أشد أنواع الظلم في العالم. وهو ينافي المبدأ المحوري لميثاق الأمم المتحدة المتمثل في بناء نظام دولي عملي لا يسهم في منع نشوب النزاعات فحسب، بل يؤكد أيضا أسبقية العدالة، ولا يكفي بمجرد التعهد بكفالة الحقوق المتساوية لجميع الدول، وإنما بضمأن المساواة بينها من حيث الكرامة أيضا.

في بداية فترة ولايتي، دعوت الدول الأعضاء إلى التعاون معا حتى تُخلد هذه الدورة للجمعية العامة في التاريخ باعتبارها دورة للسلام. وبهذه المناسبة، التي تحتفل فيها الأمم المتحدة رسميا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أجدد تلك الدعوة.

أعرف إلى أي مدى يمكن للمرء أن يحس على نحو مستصوب بعمق مشاعر الضيم، لكن التركيز حصرا على هذا الإحساس لن يطوي صفحة عهد العداء في الشرق الأوسط. وفي هذا الظرف الحاسم، يجب علينا أن نحاول تفادي الانقسامات المريعة والمستديمة ذاتيا ما تقتزن به من دعوات إلى زيادة الانتقام.

إن فظائع الماضي تشكل حتما من نحنن لكن المستقبل، ما لم نكن مستعدين لكبحها والقضاء عليها في نهاية المطاف، من المرجح ألا يكون مغايرا للماضي على الإطلاق.

المجلس. وأبقى المجلس تلك المسائل قيد نظره، واستمر في الاستماع للإحاطات الإعلامية الشهرية بشأن الحالة قدمها المنسق الخاص للأمين العام وإدارة الشؤون السياسية، وعقد مناقشات مفتوحة منتظمة. كما ناقش مجلس الأمن هذه المسائل في اجتماع رفيع المستوى خلال شهر سبتمبر/أيلول بشأن تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية. وفي سياق الأعمال القتالية التي شهدتها مؤخرا قطاع غزة وإسرائيل، عقد مجلس الأمن أيضا جلسة سرية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر (أنظر S/PV.6863).

وكان طلب فلسطين نيل العضوية في الأمم المتحدة من بين المسائل الرئيسية التي نظر فيها مجلس الأمن ولجنته الدائمة المعنية بقبول الأعضاء الجدد في الربع الأخير من عام ٢٠١١. والمسألة ما زالت معروضة على المجلس في أعقاب اعتماد تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/705). وفي مطلع هذا العام، ناقش مجلس الأمن أيضا دعوة وُجِّهت باسم الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية إلى مجلس الأمن ليقوم بزيارة إلى المنطقة.

وعلى مدى العام، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التوسع المطرد في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، والكثير منهم أدانوه، واصفين إياه بغير القانوني بموجب القانون الدولي أو غير مشروع. كما كرر الأعضاء رأيهم بأن هذه الإجراءات تقوض جهود السلام إمكانية تحقيق حل الدولتين للتطبيق، وشددوا على ضرورة احترام الالتزامات الدولية في ذلك الصدد.

وعلى الرغم من العديد من المبادرات المحمودة، الثنائية والمتعددة الأطراف، التي أدت إلى تطورات ملحوظة، أعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لعدم استئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين. وقد أكد أعضاء المجلس مرارا وتكرارا على أهمية استئناف المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية، وشجعوا

ويجب أن يكون الهدف هو تصحيح الوضع، وفي نهاية المطاف، تحقيق ما كنا نتوخاه في عام ١٩٤٧: تسوية عادلة وشاملة وحل الدولتين.

وأختتم ملاحظاتي بالتذكير ببلاغة شاعر قديم كبير، وبمناشدته الصالحة لكل زمان ومكان، حتى "تضع الحرب أوزارها في البر والبحر" ليتسنى في يوم من الأيام لدولة إسرائيل العيش في أمان، وتتمكن دولة فلسطين من تبوأ مكائنها اللائقة بها في أسرة الأمم في العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تقدر اللجنة دوركم البارز، سيدي، في إدارة عمل الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين. ونقد تقديرا حقيقيا لقيادتكم في هذا المجال تحديدا.

ويسعدني الآن ويشرفني أن أعطى الكلمة لسعادة السيد هارديب سينغ بوري، الممثل الدائم للهند ورئيس مجلس الأمن.

السيد هارديب سينغ بوري، رئيس مجلس الأمن (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي، بصفتي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، لمخاطبة هذا الاجتماع للاحتفال لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

لا يزال مجلس الأمن ملتزما بالسلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى رؤية بناء منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنبا في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. كما يظل مجلس الأمن ملتزما بالسعي إلى تسوية شاملة للمسائل العربية - الإسرائيلية الأخرى، ويذكر في ذلك الصدد بقراراته ذات الصلة مشيرا إلى أهمية مبادرة السلام العربية.

وطيلة العام الماضي، ظلت التطورات في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، في طليعة جدول أعمال

وشهد العام الماضي استمرار وقوع تطورات تاريخية في الشرق الأوسط.

لقد زادت التغيرات الهائلة التي حدثت في جميع أنحاء المنطقة التأكيد على الضرورة الملحة لتحقيق اتفاق سلام ينهي الصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويحل جميع المطالب. وعليه، فقد دعا مجلس الأمن الفلسطينيين والإسرائيليين إلى اغتنام الفرصة للتوصل إلى تسوية سلمية ونهائية.

ويعرب مجلس الأمن عن أمله في أن تبذل جهود على وجه الاستعجال - على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، علاوة على الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا بين الطرفين - من أجل التوصل إلى حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي. وينبغي أن ينهي هذا الحل الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ و يسفر عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ديمقراطية، متصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها.

لقد أثنى مجلس الأمن على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المجموعة الرباعية في الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وشدد المجلس أيضا على أهمية مبادرة السلام العربية. وأعرّب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل للجهود المتواصلة التي تبذلها المجموعة الرباعية وبياناتها، بما في ذلك البيان الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (SG/2178). ويحث المجلس الأطراف على العمل بشكل بناء مع المجموعة الرباعية في ذلك المسعى، ويشدد على أنه ليس بوسع الإجراءات الأحادية الجانب المتخذة من قبل أي من الطرفين أن تشكل حكما مسبقا على نتائج المفاوضات، وأنه لن يعترف بها المجتمع الدولي.

الجانبيين على مواصلة الاتصالات المباشرة بغية الإبقاء على زخم إيجابي صوب استئناف الحوار والمفاوضات.

ولا يزال أعضاء المجلس ينظرون بقلق إلى الحالة في غزة، مُكرّرين دعوتهم إلى التنفيذ الكامل للقرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وهم في ذلك السياق، يشددون على ضرورة التدفق المستدام والمنتظم للسلع و الأشخاص إلى غزة، ووقف تهريب الأسلحة والصواريخ، والسماح بإيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية إلى جميع أرجاء غزة. وأعضاء المجلس لا يزالون يشعرون بالقلق إزاء إطلاق الصواريخ من غزة على جنوب إسرائيل، والعديد منهم نددوا بذلك. وفي بيان صحفي صدر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر (SC/10829)، رحب المجلس باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بقطاع غزة بغية تحقيق وقف مستدام ودائم للأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل. كما أعرّب المجلس عن دعم مستمر للجهود الدولية المتواصلة لتوطيد الاتفاق. واستنكر أعضاء مجلس الأمن أيضا الخسائر في الأرواح من المدنيين جراء التصعيد الذي وقع مؤخرا.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالنتائج لآخر اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي ذلك الاجتماع، واستنادا إلى تقارير وتوصيات الأطراف، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وممثل المجموعة الرباعية، أعاد المانحون تأكيد تقييمهم بأن مؤسسات السلطة الفلسطينية تجاوزت عتبة الدولة القادرة على مزاولة وظائفها. ورحب أعضاء المجلس بذلك التقييم الإيجابي وأكدوا على ضرورة مواصلة تعزيز المؤسسات الفلسطينية. كما يدرك أعضاء المجلس أهمية مواصلة تقديم الدعم المالي إلى السلطة الفلسطينية، بالنظر إلى حالتها المالية الحرجة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير هارديب سينغ بوري، رئيس مجلس الأمن، على بيانه الهام. وأود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقدير اللجنة البالغ للطريقة التي وجّه بها أعمال المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر الذي شهد أزمة خطيرة في قطاع غزة.

وتعرب اللجنة عن تقديرها الخالص لمشاركة فخامة السيد محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، في هذه الجلسة الهام في هذه المناسبة الرسمية. ولا شك أن وجوده في نيويورك يشكل جزءاً من التاريخ الحديث للأمم المتحدة. ومنتظر بفارغ الصبر البيان الذي سيدي به أمام الجمعية العامة. ونحن على استعداد لتأييد فلسطين في التصويت على مشروع القرار التاريخي (A/67/L.28). وأؤكد له أن اللجنة ستواصل العمل إلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الثابتة، وإلى أن تحل قضية فلسطين من جميع جوانبها.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لمعالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية السلطة الفلسطينية.

السيد المالكي (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتلو بيان فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”إنه لشرف لي أن أحاطب المجتمع الدولي باسم الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. نجتمع هنا مرة أخرى لإحياء هذا اليوم ونحن نفعل ذلك بكل فخر. نحن فخورون بصمود شعبنا على الرغم من العقود الطويلة من الظلم والقهر والمشقة وفخورون بالدعم القوي من جميع أنحاء العالم لقضيتنا. إنني أؤكد من جديد امتناننا العميق لجميع الدول الأعضاء وللمجتمع المدني وللجميع من مختلف أنحاء العالم الذين يقفون تضامناً مع الشعب الفلسطيني ويدعمون دعماً لا يتزعزع للتطلعات الوطنية

ولا يزال مجلس الأمن ملتزماً التزاماً كاملاً بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس رؤية حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها ومعترف بها بصورة متبادلة. وشدد أعضاء المجلس أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتوصل إلى تسوية نهائية لجميع المسائل الجوهرية إلا عبر المفاوضات المباشرة. وكرر أعضاء المجلس أيضاً تأييدهم لحل عادل ومنصف ومتفق عليه لمسألة اللاجئين. ولا يزال مجلس الأمن ملتزماً بالنهوض بواجباته ودعم عملية مفاوضات ذات مصداقية بين الطرفين تهدف إلى إبرام اتفاق سلام في وقت مبكر.

وأخيراً، يشيد مجلس الأمن بالجهود الجديرة بالثناء المبذولة من قبل المنظمات والوكالات الإنسانية في الميدان، وخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وموظفيها. ويشجع المجلس جميع أعضاء المجتمع الدولي على دعم الوكالة بالتبرعات المالية التي تشتد الحاجة إليها في هذا الوقت الحرج.

ونظراً للحالة الحرجة في الميدان، وضرورة إحراز تقدم في العملية السياسية، فسيبقي مجلس الأمن قيد نظره الحالة في الشرق الأوسط - بما في ذلك القضية الفلسطينية. وسيواصل النظر في هذه المسألة على أساس منتظم، فضلاً عن العمل على النهوض بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبما يتسق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن هذه المسألة.

ختاماً، أود أن أؤكد لجميع الدول الأعضاء التزام مجلس الأمن بتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، فضلاً عن إحقاق الحق المشروع وغير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة والديمقراطية.

”نحن ممتنون للقرارات القوية التي تعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وغيرها من الأجهزة والهيئات التابعة للأمم المتحدة، والتي هي راسخة الجذور في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتي حافظت على حقوق الشعب الفلسطيني على مدى عقود وتعالج جميع جوانب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بما في ذلك ضمن جملة أمور، القضايا الأساسية: اللاجئين الفلسطينيين، حق تقرير المصير، وضع القدس، حملة الإحتلال الإسرائيلي غير القانونية، والحصار الجائر المفروض على شعبنا في قطاع غزة، والتي تدعو مراراً وتكراراً إلى وضع حد للإحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، بما يتفق مع مبدأ عدم جواز الإستيلاء على الأراضي بالقوة وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

”في الذكرى الخامسة والستين لإعتماد الجمعية العامة القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ والذي قسم فلسطين الإنتداب إلى دولتين - إسرائيل وفلسطين، مازلنا نتطلع إلى الأمم المتحدة ونناشد المجتمع الدولي أن يدعم هذا العهد إلى شعبنا لتمكينه من العيش بحرية وكرامة في وطنه وأن يعمل بما فيه مصلحة السلام والأمن في منطقتنا.

”في ذلك الصدد، نشدد على الدعوة الواردة في القرار ١٨١(د-٢) إلى النظر بعين التعاطف إلى طلب نيل العضوية في الأمم المتحدة من كلتا الدولتين، وتذكر كذلك أن انضمام إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة، في عام ١٩٤٩، كان مقروناً بشرطين، هما: التزام إسرائيل بقرار التقسيم وإنشاء الدولة الفلسطينية. ونشير أيضاً إلى القرار ١٩٤ (د-٣)، الذي يدعو، في

المشروعة للشعب الفلسطيني وهو أمر حيوي في الإبقاء على قناعتنا بأنه في الإمكان تحقيق السلام والعدل وأهما سوف يسودان في وقت قريب“.

”إننا ممتنون لهذا الدعم التاريخي ونقول في هذا اليوم، أن دعمكم هو أكثر حيوية من أي وقت مضى في هذه اللحظة الحرجة والحاسمة. ونحن نناشدكم الوقوف بحزم من أجل السلام، ومن أجل تحقيق سيادة القانون وليعلوا الحق فوق القوة. لقد حان الوقت للدول الأعضاء لدعم المبادئ والكلمات التي التزمت بها مراراً وتكراراً. إن الوقت حان لإيجاد الإرادة السياسية للعمل بحزم وفقاً للمواقف الثابتة المؤيدة للحقوق غير القابلة للتصرف لشعبنا، بما في ذلك حقه في تقرير المصير في دولته المستقلة، فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، ودعم التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة للصراع والذي من الواضح أنه لا يوجد حل عسكري له“.

”إننا نقدر الجهود النبيلة التي تبذلها الأمم المتحدة، من قبل الأجهزة الرئيسية والوكالات المتخصصة، بما في ذلك وكالة الأمم لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على وجه الخصوص، إزاء قضية فلسطين، بما يتفق مع المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة حتى يتم إيجاد حل عادل لها في جميع جوانبها. إننا نعبر عن تقديرنا للجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، والجهود الجادة التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لدعم أعمال حقوق الشعب الفلسطيني والتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

من جديد تقديرنا لجميع الذين ساهموا في وضع حد للعدوان الغاشم، ولا سيما مصر.

”وما انفكت القيادة الفلسطينية تتحلى بأقصى درجات المسؤولية في خدمة شعبها والوفاء بواجباتها والتزاماتها القانونية. وديدتها العمل بحسن نية من أجل السلام، مؤكدة مرارا وتكرارا التزامها بمرجعيات عملية السلام الراسخة - المتجسدة في قرارات مجلس الأمن، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية - والتزامها بحل الدولتين.

”لسنوات عديدة، أعربنا عن استعدادنا للتوصل إلى حل للصراع مع إسرائيل يكفل قدرا من العدالة ويتفق مع القرارات والمبادرات الدولية من خلال إنشاء دولة فلسطينية على مساحة تساوي ٢٢ في المائة فقط من أرض فلسطين التاريخية، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣). ونؤكد من جديد هذه الالتزامات وذلك الاستعداد مرة أخرى اليوم. وعلى الرغم من تضاؤل الآمال وتدهور الحالة على أرض الواقع بسبب الانتهاكات الإسرائيلية، ما برحنا ملتزمين بحل الدولتين، وما زالت أيدينا ممدودة بالسلام.

”ولذلك فإننا عاكفون على المبادرة السياسية السلمية المتعددة الأطراف التي سنتظر فيها الجمعية العامة بعد ظهر هذا اليوم، لمنح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة. وما فضله هو الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، فذلك حقنا المشروع والقانوني والتاريخي. ونأمل أن يوصي مجلس الأمن في يوم قريب توصية إيجابية بطلبنا إلى الجمعية

جملة أمور، إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، و منحهم التعويض العادل.

”في هذا العام، الذي يصادف مرور ٤٥ عاما على حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧، التي قامت فيها إسرائيل باحتلال الأراضي المتبقية من فلسطين التاريخية بالقوة، أي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، نؤكد مجددا ضرورة وضع حد لهذا الوضع الجائر. وبالتالي نكرر نداءاتنا العاجلة إلى المجتمع الدولي لإرغام إسرائيل، القوة المحتلة، على الامتثال لواجباتها القانونية والقرارات ذات الصلة والتزاماتها الدولية. لا يمكن الاستمرار في السماح لإسرائيل بالتصرف بدون أن تخشى العواقب كما لو كانت دولة فوق القانون. لا بد من العمل الجماعي الجاد من أجل إرسال رسالة واضحة إلى إسرائيل بأن عليها أن تنصاع للقانون؛ وأن الوقت قد حان لينتهي هذا الاحتلال الطويل غير المشروع؛ وأن الوقت قد حان لتحقيق حل الدولتين بقيام دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية، ذات سيادة وقابلة للبقاء ومتصلة الأراضي، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وبالتالي بدء حقبة من السلام والتعايش الحقيقي بين الشعوب في منطقتنا.

”هذه مسألة عاجلة، لأنه في خضم الأزمات العنيفة في جميع أنحاء المنطقة، فإن الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يمكن مطلقاً أن تستمر، وتندثر بالمزيد من زعزعة الاستقرار، مما يبعدنا عن هدفنا المشترك في إحلال السلام. في ذلك الصدد، ندين الاعتداء الإسرائيلي الأخير على شعبنا في قطاع غزة، وندعو إلى حماية شعبنا وضمان ألا تتكرر تلك الجرائم التي تقوم بها القوة المحتلة. ونؤكد

في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم اليوم بصفتي رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. يؤكد الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في الجمعية العامة التزام المجتمع الدولي ومسؤوليته تجاه تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط. لقد ظل السلام في الشرق الأوسط بعيد المنال لفترة طالت أكثر مما ينبغي، إنه لتعليق محزن عن الشؤون الإنسانية أننا أحققنا في هذه المهمة الملحة.

قبل بضعة أسابيع، قدمت التقرير الرابع والأربعين للجنة الخاصة الذي يبحث حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل (A/67/424). تشعر اللجنة بالانزعاج البالغ إزاء الحالة في الأراضي المحتلة. عندما قمنا بزيارة في تموز/يوليه، في ضوء الشهادات التي تلقتها اللجنة، رأينا أن الحالة في الميدان، ولاسيما في غزة، غير مستدامة وأن تجدد أعمال العنف أمر محتمل ما لم تتخذ على الفور تدابير لتحسين الأحوال. ويبدو أن الأحداث التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية تدعم استنتاجات اللجنة.

لقد حمل استمرار هدم المنازل، وما نجم عن ذلك من تشريد الفلسطينيين والحصار المفروض على غزة، وما نجم عن ذلك من اعتماد على التهريب غير المشروع لمجرد البقاء على قيد الحياة، على الخلل إلى استنتاج واحد باعث على القلق، وهو أن هذه الممارسات ترقى إلى كونها استراتيجية تهدف إما لإجبار الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم أو تهميشهم بشكل حاد لإنشاء نظام احتلال دائم واستمراره.

العامه. وفي غضون ذلك، ناشد الدول الأعضاء أن تؤيد مشروع القرار (A/67/L.28) اليوم تأييدا مبدئياً، دعماً للشعب الفلسطيني، واعترافاً بدولته، واستثماراً في السلام. فهذا في الواقع جهد إيجابي بناء يرمي إلى الحفاظ على حل الدولتين.

”في هذا اليوم، اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نؤكد أننا شعب نتمسك بأرضنا، وسنبقى عليها. ونحن نثق في أن كل شخص ذي ضمير في العالم وكل دولة تحترم ميثاق الأمم المتحدة سيدعمون شعبنا وسيسهمون في تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال في دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.“

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن جميع الحاضرين هنا اليوم، أود أن أشكر معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية السلطة الفلسطينية، الذي تلا تلك الرسالة الموجهة من الرئيس عباس إلى اللجنة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

رئيس الجمعية العامة، السيد فوك يريميتش، والأمين العام، السيد بان كي - مون، ورئيس مجلس الأمن، السفير هارديب سينغ بوري، لديهم ارتباطات الأخرى. ينبغي أن نسمح لهم بالانصراف إليها، ولكن أولاً، باسم جميع الحاضرين هنا، أود أن أشكرهم على مشاركتهم في هذه الجلسة البالغة الأهمية لحياة الشعب الفلسطيني. أعلق الجلسة الآن لمدة خمس دقائق.
علقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ واستؤنفت الساعة ١١/٢٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسفير باليثة كوهونا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق

ويسرنى الآن أن أعطي الكلمة للسيد محمد خزاعي، السفير والممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، الذي سيتكلم بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب اجتماع اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. مرة أخرى، نود إظهار تضامننا مع الشعب الفلسطيني والتأمل في مأساة هذا الشعب في سياق احتلال إسرائيل غير المشروع لأراضيها. ونؤكد من جديد عزمنا على مضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي وعادل وشامل لقضية فلسطين، بما في ذلك الحالة السلبية للاجئين، وفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقد رفعت حركة عدم الانحياز تاريخياً صوتها في العديد من المحافل الدولية لدعم الشعب الفلسطيني في مطالبته العادلة بإقامة دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية. وفي هذا السياق، قام رؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز خلال اجتماع القمة السادسة عشرة للحركة المعقود في طهران في آب/أغسطس، مرة أخرى باستعراض الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأعربوا مجدداً عن بالغ قلقهم إزاء معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي الذي طال أمده. وبالمثل، فقد رفضوا الحرمان المستمر للفلسطينيين من حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، فضلاً عن التمتع الكامل بحقوقهم في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة.

وحركة عدم الانحياز تعرب عن تقديرها لجهود الأمين العام بان كي-مون، وكذلك لجهود ومبادرة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

وتشعر اللجنة بالقلق بوجه خاص إزاء حالة الأطفال الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل، الذين لا يستفيدون من الضمانات القانونية والقضائية والاجتماعية الأساسية التي تحق لهم بموجب القانون الدولي. يعتقل بين ٥٠٠ و ٧٠٠ طفل فلسطيني كل سنة. وشعرت اللجنة بالانزعاج بصورة خاصة عندما علمت أن ١٢ في المائة من هؤلاء الأطفال وضعوا في الحبس الانفرادي.

ودعت اللجنة إسرائيل، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، إلى أن تعتمد، في جملة أمور، التوصيات المتعلقة باعتقال واحتجاز ومحكمة الأطفال الفلسطينيين، وهدم المنازل الفلسطينية، والعنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، والحصار المفروض على غزة. وبالمثل، دعت اللجنة الجماعات المسلحة الفلسطينية إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي ووقف الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل.

وبينما نرحب بوقف الأعمال العدائية في الأسبوع الماضي، فإننا ندرك استمرار الوضع المتوتر في غزة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يغفل عن الهدف الرئيسي المتمثل في قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ويمكن للفلسطينيين والإسرائيليين أن ينعموا بالأمن والسلام بوصفهم جيراناً من خلال إيجاد حل سياسي تكون حقوق الإنسان في صلبه. ونعرب عن تقديرنا العميق للبلدان، ولا سيما بلدان المنطقة، التي قامت بدور رئيسي في الترتيب لوقف الأعمال العدائية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير كوهونا على بيانه الهام. ونحن نقدر إسهامات لجنته في اجتماعاتنا، فضلاً عن مشاركة بلده بصفة مراقب في أنشطة لجنتنا.

نساء وأطفال، وجرح ما يقرب من ١٢٠٠ فلسطيني آخرين. وحركة عدم الانحياز تنظر بقوة إلى تلك الحملة العسكرية باعتبارها انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبينما تعرب حركة عدم الانحياز عن القلق إزاء تكثيف أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، فإنها تشدد على أن الوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية يشكل امتثالا للقانون الإنساني الدولي وأمر ضروريا لهيئة بيئة مواتية لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. وحركة عدم الانحياز تدعو إلى اتخاذ المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، لإجراءات عاجلة وتدابير عملية لإجبار السلطة القائمة بالاحتلال على الوقف الكامل لحملة الاستيطانية المدمرة وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى التقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273) والتزاماتها بموجب خريطة الطريق في هذا الصدد.

والحركة تعرب مجددا عن قلقها الشديد إزاء المأزق الخطير في عملية السلام في الشرق الأوسط وتدعو إلى بذل جهود فورية وعملية للتعجيل بعملية عادلة وذات مصداقية استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. ونشدد على أن عملية السلام يجب أن تضمن إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير في دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة التي تملك مقومات البقاء وعاصمتها القدس

ورئيسها، السفير عبد السلام ديالو، الهادفة إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين. وللأسف، فعلى الرغم من الجهود المضنية والتي تستحق كل تقدير التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة مأساة الشعب الفلسطيني، سواء من خلال المساعدة المقدمة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أو من خلال مختلف التوصيات والقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، رفض جميع تلك القرارات كما لو كانت دولة فوق القانون.

ومن المؤسف أن إسرائيل تواصل اتباع سياسات تضر بالمفاوضات حول القضايا الجوهرية، ألا وهي، وضع القدس والاستيطان واللاجئون والأمن والمياه. وقد أدى هذا، بدوره، إلى تفاقم الأوضاع على أرض الواقع وتقويض الثقة وتعميق الارتياح وعرقلة استئناف عملية السلام. وتواصل إسرائيل حملتها غير القانونية الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومركزها القانوني وطابعها وطبيعتها الجغرافية، وذلك لتيسير الضم الفعلي للمزيد من الأرض الفلسطينية. كما تواصل إسرائيل ارتكاب انتهاكات أخرى، بما في ذلك فرض العقوبات الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان للسكان المدنيين الفلسطينيين والسجن الجماعي للفلسطينيين والاحتجاز الإداري وهدم المنازل بشكل روتيني وما يترتب عليه من تشريد للفلسطينيين، مما يتسبب في استمرار الإذلال والمشقة وعدم الاستقرار.

والوضع أسوأ في قطاع غزة، حيث لا يزال قرابة ١,٧ مليون فلسطيني مسجونين بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض برا وجوا وبحرا، وأفادت أنباء بأن الحملة العسكرية الإسرائيلية الأخيرة ضد الشعب الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، التي تم تنفيذها خلال فترة ثمانية أيام من ١٤ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت عن مقتل أكثر من ١٦٠ فلسطينيا، بينهم

بصفته الرئيس الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي في هذه المناسبة الخاصة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”إننا نجتمع مرة أخرى هنا اليوم، للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وذلك تأكيد آخر على استمرار دعم المجتمع الدولي لقضية فلسطين والتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويسرني أن أعرب باسم منظمة التعاون الإسلامي عن امتناننا للأمم المتحدة وجميع أجهزتها. وأود على وجه الخصوص، أن أشكر الأمين العام بان كي - مون ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سعادة السفير عبد السلام دبالو، على جهودهما الدؤوبة ومبادراتهما دعماً للقضية الفلسطينية.

”وترى منظمة التعاون الإسلامي أن للمجتمع الدولي مسؤولية خاصة فيما يتعلق بمساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق حقوقه الوطنية في تقرير المصير، والسيادة وإقامة دولته المستقلة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣). وفي ذلك الصدد، ستتاح بعد ظهر هذا اليوم للمجتمع الدولي فرصة تاريخية، فضلاً عن المسؤولية لتأكيد تضامنه مع الشعب الفلسطيني ودعم القضية العادلة للفلسطينيين فيما يتعلق بتحقيق الاستقلال. ولم ينفك الفلسطينيون عن التفاوض بشكل مكثف مع إسرائيل بحسن نية على مدى العقدين الماضيين بغية استعادة أراضيهم وحقوقهم غير القابلة للتصرف، والعيش في أمن وسلام. وللأسف، فإنه لم يتحقق أي من تلك الأهداف المشروعة حتى الآن، ويبدو ألا شيء من تلك الأهداف في متناول الفلسطينيين في الأجل

الشرقية؛ وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القرار ١٩٤ (د-٣).

وفي ذلك الصدد، فقد رحبت اللجنة المعنية بفلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز بجميع الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق حل الدولتين وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. وتشدد اللجنة أيضاً على أهمية التطورات المتعلقة بمنح فلسطين مركز الدولة المراقبة، وتعرب عن أملها في أن تسهم مبادرة سلمية متعددة الأطراف، وتتسق مع قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، بما في ذلك فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتوافق الآراء الدولي على حل الدولتين - بشكل إيجابي في إنقاذ آفاق إحلال السلام.

ختاماً، تكرر حركة عدم الانحياز مرة أخرى دعمها القوي وتضامنها مع الشعب الفلسطيني، وتؤكد مجدداً التزامها الثابت باستعادة حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في ممارسة حق تقرير المصير وسيادة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية فوراً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر بجرارة السيد محمد خزاعي، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، الذي أدلى ببيان للتو باسم حركة عدم الانحياز. لقد شهدنا جميعاً الدعم المستمر الذي تقدمه الحركة دوماً للقضية الفلسطينية. ونشكره على تكرار ذكر ذلك الدعم.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لممثلة جيبوتي، التي ستدلي برسالة باسم معالي السيد محمود علي يوسف، وزير خارجية جمهورية جيبوتي، ورئيس مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي.

السيدة حسن (جيبوتي) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أدلي بهذا البيان باسم وزير الخارجية والتعاون الدولي في بلدي، معالي السيد محمود علي يوسف،

إثارة الحساسيات الدينية التي تنذر بخطر زيادة زعزعة الاستقرار، ويجب أن تضع السلطة القائمة بالاحتلال حدا فوريا لها.

”وعلاوة على ذلك، فإن تصعيد العدوان العسكري الإسرائيلي والحصار غير القانوني الذي تفرضه على قطاع غزة، ليسا شكلا من أشكال العقاب الجماعي ضد ١,٥ مليون فلسطيني في قطاع غزة فحسب، بل هما أيضا استمرار لجريمة الحرب ضد الإنسانية، والتي يجب أن تتوقف فوراً. وفي الصدد ذاته، تدعو منظمة التعاون الإسلامي المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، مرة أخرى إلى تحمّل مسؤولياته واتخاذ التدابير اللازمة لوقف فوري ودائم للعدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وقد طال انتظار إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. وطال أيضا انتظار توفير الحماية والوسائل اللازمة لهم لتيسير إعادة تأهيل وتعمير قطاع غزة.

”لقد كان انضمام فلسطين إلى العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ٢٠١١ اعترافاً دولياً بالحقوق الفلسطينية. وبدل ذلك الإنجاز على تقديم الدعم للموسم والإيجابي للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. وبالمثل، فإن التقييم الإيجابي للأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتنفيذ خطة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام ٢٠٠٩ بشأن بناء مؤسسات دولة فلسطينية مستقلة في غضون فترة عامين، إنما هو مؤشر قوي آخر على استعداد فلسطين لإقامة دولتها المستقلة.

”وفي الختام، فإننا نرى أن تحقيق السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين شرط لا غنى عنه من أجل أن يركز كلا الشعبين طاقتهما ومواردهما على تنمية

القريب، نظراً لاستراتيجية إسرائيل الدائمة التي ترمي إلى تحويل الأهداف.

”ومن المؤسف أن آفاق تحقيق السلام والعدل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال تواجه تحدياً في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، عبر سياساتها الاستعمارية التمييزية وممارساتها غير الشرعية. ذلك أن إسرائيل تواصل بناء المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وهي تواصل أيضاً بناء جدار الفصل العنصري، وتفرض قيوداً على وصول الفلسطينيين إلى أماكن العبادة. ولا تزال تتصاعد أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون بحق المدنيين الفلسطينيين، وتمنع حرية تنقل الأشخاص والبضائع، وتصادر منازل وأراضي الفلسطينيين أكثر من ذي قبل. وقد أصبحت هذه الانتهاكات اليومية للقانون الدولي من قبل إسرائيل، ممارسات يومية، وهي تقوض بصورة منهجية آفاق حل الدولتين.

”وتعرب منظمة التعاون الإسلامي عن قلقها البالغ إزاء الحالة في القدس الشرقية المحتلة التي لا تزال فيها حملة الاستيطان الإسرائيلي على أشدها. وتدعو إلى الوقف الكامل لجميع الأنشطة والحفريات الاستيطانية، بما في ذلك بالقرب من الحرم الشريف، وهدم المنازل، وإلغاءات الإقامة، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة. وتدين المجموعة الإرهاب والعنف والاستفزازات من قبل المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك المنازل والأراضي الزراعية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية على حد سواء، وتحذر من أن تؤدي تلك الإجراءات إلى

يصادف اليوم يوماً آخر في تاريخ احتفائنا الجماعي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. واليوم، كالمعتاد، ستجسد بياناتنا روح الوحدة والتضامن مع الشعب الفلسطيني، لكن الاختبار الحقيقي لوحدتنا سيظل يكمن في التنفيذ الدقيق للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بوصفه قاعدة الانطلاق للتوصل إلى حل عادل ودائم وقابل للتطبيق. يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر يوم ذو مغزى للشعب الفلسطيني. ففي مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) القاضي بتقسيم الأرض المعروفة باسم فلسطين الخاضعة للانتداب إلى دولتين: دولة يهودية ودولة عربية.

يرى الاتحاد الأفريقي أن الطريق إلى الحل الدائم ليس طفرة بل سيرورة، ولم يدخر الاتحاد الأفريقي جهداً لكي يظل موقفه حازماً ومتسقاً في القمم العديدة التي عقدها. وهكذا ففي مؤتمر قمته المعقود في تموز/يوليه من العام الماضي، أكد القادة الأفارقة، ضمن جوانب أخرى، مجدداً دعمهم الكامل للحل السلمي للصراع العربي - الإسرائيلي، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من أجل الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع، معربين مجدداً في الوقت ذاته عن تأييدهم لحل الدولتين بوصفه الخيار الوحيد للتعايش السلمي بين إسرائيل ودولة فلسطين.

ودعاء مؤتمر رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، في مقره EX.CL/Dec.652 (د-١٩)، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، إلى دعم جهود الفلسطينيين الرامية إلى الحصول على العضوية الكاملة لدولتهم في الأمم المتحدة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وحث جميع الدول الأعضاء التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى الاعتراف بها في أقرب وقت ممكن.

مجتمعيهما في سلام ووثام، وفي تعايش سلمي. وتعرب منظمة المؤتمر الإسلامي عن تضامنها القوي مع الشعب الفلسطيني وتحت مرة أخرى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تمكين فلسطين من أن تصبح دولة مراقبة غير عضو عبر التصويت بعد ظهر هذا اليوم تأييداً لمشروع القرار بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة (A/67/L.28).

”إن منح فلسطين مركزاً دبلوماسياً محسناً، حتى وإن كان رمزياً باعتباره معلماً على طريق الطموح لإنشاء الدولة الفلسطينية، من شأنه أن يقرب الإسرائيليين والفلسطينيين خطوة إلى تحقيق حل دائم على أساس دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.“

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو منكم، سيدي، إبلاغ السيد محمود علي يوسف، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية جيبوتي ورئيس مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، تقديرنا للدعم الذي ما فتئت منظمة التعاون الإسلامي تقدمه للقضية الفلسطينية.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

السيد أنطونيو (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، أسمحوا لي في البداية أن أحيي حضور الوفد الفلسطيني، بقيادة الرئيس محمود عباس، وأن أعرب عن عميق امتنان اللجنة لكم، سيدي الرئيس، على إدارة أعمال هذه اللجنة الهامة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تعزيراً للقضية العادلة للشعب الفلسطيني.

(تكلم بالفرنسية)

الجهود تظل متفاوتة، بالرغم من مرجعيات مدريد، التي أدت إلى القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) (١٩٧٣) و ٣٣٨، وإلى الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل. وما اتخذ أيضاً من خطوات أخرى قد ثبت، للأسف، أنها منجزات يشوبها النقص، أو مراحل غير مكتملة، بدءاً باتفاقات أوسلو إلى تفاهم أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الذي أفضى للمرة الأولى الطابع الرسمي على حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني باللجوء إلى إقامة دولتين منفصلتين. بالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يقف المجتمع الدولي موقف المتفرج الذي لا حيلة له أمام أحداث تسهم في إدامة التوتر وتفاقمه.

ندرك تماماً الطابع المعقد للتحديات التي يتعين التغلب عليها من أجل تسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وهيئة الظروف لإحلال السلام العادل والمنصف والدائم في المنطقة. وفي الوقت نفسه فإن الحالة الراهنة لا يمكن استمرارها، ولا تخدم مصالح أي طرف. وبالتالي، فإن قيام المجتمع الدولي بتحريك الأمور على النحو الصحيح أمر جيد التوقيت ومطلوب بغية خلق الزخم وإبعاد هاجس الحرب وعواقبها، والتشجيع على إجراء تغيير حاسم يضع المنطقة على الطريق المفضي إلى السلام، على نحو يلي جميع الطلبات بأبعادها كافة.

(تكلم بالإنكليزية)

ستنظر الجمعية العامة بعد ظهر هذا اليوم في موضوع مركز فلسطين في الأمم المتحدة. وفي هذه المسألة تحديداً، شدد الزعماء الأفارقة في إعلانهم بشأن فلسطين، الذي اعتمده في مؤتمر قمة هذا العام في تموز/يوليه، على أن عضوية الأمم المتحدة حق تتمتع به جميع الدول ذات السيادة، وأن عضوية الأمم المتحدة، وجميع برامجها ووكالاتها، جزء من عملية السلام.

تبين القرارات العديدة لمؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي، منذ زمن منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي الحالي، أن التزام أفريقيا بالوفاء بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس، ما فتى يمثل موقفاً سياسياً ينبع من واجب التضامن الطبيعي ومن إخلاص الشعوب الأفريقية لتاريخها.

من المعروف جيداً أن منطقة الشرق الأوسط هي الأقرب في العالم إلى أفريقيا، وأن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية تضم تسعة أعضاء في الاتحاد الأفريقي، وأن ٢٦ من أعضاء الاتحاد الأفريقي هم أعضاء أيضاً في منظمة التعاون الإسلامي إلى جانب الدول العربية. في ذلك الصدد، ما برحت القضية الفلسطينية مدرجة في جدول أعمال مؤتمرات القمة التي تعقدها منظمنا القارية، التي طالما دعونا إلى حضورها، في الماضي، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وفيما بعد رئيس السلطة الفلسطينية. وبالمثل، فإن مناقشات رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ظلت على الدوام تعتمد القرارات الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني والنداءات العاجلة إلى المجتمع الدولي لأن يصبح أكثر انخراطاً في السعي إلى إيجاد حل عادل ومنصف.

نحن نعلم أن العديد من الدول والمنظمات الدولية الأخرى تعمل أيضاً في نفس السياق الذي يعمل فيه الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه. ونلاحظ أيضاً أن التوافق الدولي الحقيقي الذي تبلور وتأكد عبر السنين على الأهمية المركزية لقضية فلسطين في الصراع في الشرق الأوسط وعلى ضرورة المطالبة بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة لم يؤت أكله حتى الآن.

منذ بدء عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية في عام ١٩٩١، بذل المجتمع الدولي جهوداً كبيرة، وإن كانت تواجهها العقبات على الدوام. ومع ذلك، فإن نتائج تلك

وحتى هذه اللحظة، ما انفكت المعاناة الإنسانية والعنف

(تكلم بالعربية) ”يطيب لي، بداية، أن أتوجه إلى سعادة السفير رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وجميع أعضاء هذه اللجنة والسادة الحضور، بأطيب تحياتي بصفتي أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، وأن أعبر عن تقديري البالغ للجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وانعدام الثقة تخيم على العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية مثلما خيمت عليها طويلاً في السابق. ما أبدينا من تضامن ساحق اليوم يجب أن يترجم إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، في المنطقة وعلى مستوى الأمم المتحدة.

يظل الاتحاد الأفريقي ملتزماً وعاقداً العزم في تضامنه مع الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ليس من المغالاة التأكيد على أهمية الدور المحوري الذي يضطلع به مجلس الأمن والجمعية العامة وهذه اللجنة ذاتها.

”هناك من يتساءل لماذا يتم إحياء هذه المناسبة في هذا التاريخ. لقد اختير يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني لما ينطوي عليه من معانٍ ودلالات بالنسبة للشعب الفلسطيني. ففي ذلك اليوم من عام ١٩٤٧، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثانية القرار ١٨١ (د-٢) الذي نص على إقامة الدولتين. إلا أنه لم تنشأ إلى الآن الدولة الفلسطينية. وحددت الجمعية العامة هذا اليوم ليكون فرصة يركز فيها المجتمع الدولي اهتمامه على حقيقة أن القضية الفلسطينية لم تحل بعد لفقدان الإرادة السياسية الجدية للحل العادل والشامل، وأن الشعب الفلسطيني لم ينل حقوقه غير القابلة للتصرف، وفق قرارات الشرعية الدولية، وهو الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي والحق في الاستقلال الوطني والسيادة وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي أبعدها عنها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر بإخلاص السفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، لقراءة الرسالة الهامة جدا الموجهة من الاتحاد الأفريقي. الاتحاد الأفريقي معروف بالدعم الثابت الذي أبداه أعضاؤه دائما للقضية الفلسطينية. أرجو من السفير أنطونيو أن ينقل إلى رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي شكرنا للاتحاد الأفريقي وجميع دوله الأعضاء.

أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة موجهة من الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد نبيل العربي.

السيد فتح الله (جامعة الدول العربية) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة لقراءة الرسالة التالية الموجهة من معالي السيد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”وكلها حقوق مقدسة يضمنها ميثاق الأمم المتحدة. إلا أنه، لعدم تحقق كل هذه الحقوق، ما زال الشعب الفلسطيني يعيش المظلمة التاريخية وسط أجواء

دور هذه المنظمة الدولية في دعم الحق المقدس والشرعي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

”إن استمرار إسرائيل في اعتداءاتها المتكررة، بما فيها العدوان الأخير على قطاع غزة وحصارها الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني في القطاع، وتبنيها لهذا الكم الهائل من القرارات العنصرية الخطيرة التي تعيد إلى الأذهان تجربة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، يؤثر بشكل خطير وسلي على حياة أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني منذ عام ١٩٤٨، في محاولة لفرض وتنفيذ سياسة التهجير القسري ومصادرة حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

”إن الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هي أراض محتلة بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وما تقوم به إسرائيل من إجراءات أحادية في الأراضي العربية المحتلة هي إجراءات باطلة ولاغية ولا يعتد بها كما جاء في قرار مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٦٨، الذي اعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والأموال، من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير من وضع المدينة. وعلى المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن والمجموعة الرباعية وأطرافها الفاعلة، وخاصة الولايات المتحدة، تحمل مسؤولياته ووضع حد لعملية المرافعة والمماطلة التي تتعامل بها الحكومة الإسرائيلية إزاء تحقيق السلام وبدء مفاوضات جادة في هذا الصدد.

”إننا نؤكد الدعم العربي الكامل للموقف الفلسطيني، والذي جاء على لسان فخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم

مشحونة وتطورات خطيرة سببها مواصلة الموقف الإسرائيلي المتعنت والرافض لتحقيق السلام.

”بالرغم من توافق المجتمع الدولي على حل الدولتين لتحقيق التسوية السلمية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، تستمر إسرائيل في تحديها وانتهاكاتها للشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان. وتواصل سياستها الاستيطانية الهادفة إلى ابتلاع الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى توفير الحكومة الإسرائيلية الحماية للمستوطنين والغطاء لممارساتهم بشكل فاق كل الحدود من خلال الاعتداء على المواطنين المدنيين الفلسطينيين، وحرق المصاحف والإنجيل والعدوان على الكنائس والمساجد ورجال الدين.

”إضافة إلى احتجاز إسرائيل لأكثر من ٤٠٠٠ سجين ومعتقل، منهم من قضى أكثر من ٢٥ عاما في السجون، ومنهم النساء والأطفال، في ظروف غير إنسانية. وهو ما يظهر الوجه العنصري لإسرائيل ومستوطنيتها، ومما يساهم في خلق وقائع جديدة على الأرض تؤدي إلى تهديد حل الدولتين وتقويضه والقضاء على أي فرصة حقيقية لإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة. كما تستمر في إجراءاتها الأحادية غير القانونية لتهويد مدينة القدس الشرقية ومحيطها وتغيير تركيبها الديمغرافية والتاريخية والاستيلاء على تاريخها وتراثها الإسلامي والمسيحي، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ودونما محاسبتها على هذه الممارسات الخارجة عن القانون.

”إنني أود أن أؤكد على مسؤولية الأمم المتحدة، وجميع منظماتها ووكالاتها ذات الصلة بحماية الشعب الفلسطيني ومقدراته وأمواله، إضافة إلى أهمية تفعيل

مجلس الأمن توصيته، التي نحثه على اتخاذها في أقرب فرصة ممكنة، بإعطاء فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، انسجاماً مع مبادئ القانون الدولي.

”كما أود التأكيد على أن إسرائيل لا تستطيع في القرن الحادي والعشرين أن تستمر في التحكم بالشعب الفلسطيني ومصيره حيث يتحتم عليها قراءة مسار التاريخ وكذلك التطورات الجارية في المنطقة العربية، ذلك أن المستقبل سيكون لصالح الشعوب وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني الذي لن يرضخ لسياسة الإملاءات، خاصة وأن لديه الإرادة وروح الصمود لنيل حقوقه المشروعة مهما طال الزمن ومواجهة التحديات المفروضة عليه. وخير مثال على ذلك تنامي قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود ضد العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة وتحمله استشهاد العشرات من الشيوخ والنساء والأطفال ومعاناته وتضحياته جراء تدمير البنية التحتية في إطار ردع العدوان الوحشي والذي تكفل باتفاق للهدنة رعته جمهورية مصر العربية وتم التوصل إليه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

”كما لا يفوتني، بهذه المناسبة الهامة، أن أنوه بخطورة الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط في ضوء العدوان العاشم الذي تعرض له قطاع غزة من قبل آلة الحرب الإسرائيلية في إطار استهداف المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ. وهذا يستدعي منا أن نولي أهمية لإنهاء الاحتلال، الذي يمثل المشكلة الرئيسية، والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من العيش في أمان وسلم في دولة مستقلة على أرض تراه الوطني، فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

المتحدة بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر A/66/PV.19)، وكذلك مضمون كلمته في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر A/67/PV.12)، التي طالب فيها بقيام دولة فلسطينية مستقلة وتأكيد التمسك بخيار التفاوض للتوصل إلى حل دائم للصراع، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية، والعودة الفورية إلى طاولة المفاوضات وفق مرجعية معتمدة تتوافق والشرعية الدولية والوقف الشامل للاستيطان. إذ لم يعد من المجدي أو المقبول استمرار مفاوضات عبثية، سواء مباشرة أو غير مباشرة، تستنفد الوقت والجهد ولا تؤدي إلى أي انفراج أو تقدم على الأرض في ضوء استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية. وتحميل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية انهيار وتوقف عملية المفاوضات والتداعيات الخطيرة التي ستنتج عن ذلك. خاصة أن العام ٢٠١٢ يسجل مرور أكثر من ١٠ سنوات على تبني مبادرة السلام العربية التي سبق أن اعتمدها قمة بيروت العربية في عام ٢٠٠٢.

”إن لجوء الفلسطينيين، وبدعم عربي، للتوجه إلى الأمم المتحدة للانضمام لها كدولة غير عضو يدخل في إطار الجهود العربية الساعية إلى تعزيز فرص السلام العادل وتحميل العالم أجمع مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني وإقرار حقوقه المشروعة وفق مقاصد الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة، التي تم تغييب دورها في السنوات الماضية في إيجاد حل جدي وعملي، مُطالب، من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة، بتبني مواقف وقرارات تثبت دعمها لحقوق الشعوب، وخاصة الشعب الفلسطيني، ولتحقيق المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الأمم المتحدة وهو تحقيق الأمن والسلم الدوليين والحفاظ عليهما، إضافة إلى دعوة الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار بترقية الوضع الفلسطيني إلى صفة العضو المراقب ريثما يصدر

جلوسي هنا للاستماع، أنا أيضا، باختصار كلمتي الطويلة نوعا ما لجعلها أقصر بعض الشيء ولكنني أعتقد أن النص الكامل سيكون متاحا لأي شخص مهتم بقراءته في ختام هذا الاجتماع.

أمثل أمام اللجنة بصفتي ممثلا لمحكمة راسل الرابعة من أجل فلسطين. وبهذه الصفة، فإنني أمثل جمعية مدنية عالمية. وعلى سبيل الديباجة، ينبغي أن أقول إن ملاحظاتي هنا اليوم ليست شخصية ولا يحركها التحيز أو سوء القصد. وأنا أهدف فحسب إلى تسليط بعض الضوء على محنة شعب محاصر.

لقد أنشئت محكمة راسل من أجل فلسطين لتسليط هذا الضوء والسعي إلى تحقيق المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي وغياب الإرادة لدى الأمم المتحدة، الأمران اللذان يحولان دون نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولا سيما الحق في تقرير المصير. ولقد كان أحد الدوافع الهامة لتجمعنا عجز المجتمع الدولي على نحو مثير للقلق عن تنفيذ وإنفاذ الحكم الواضح الصادر عن محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤، والوارد في فتاها بشأن الجدار الإسرائيلي، وفقا لما طلبته الأمم المتحدة.

وقد اجتمعنا هنا في مدينة نيويورك قبل ستة أسابيع، يومي ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن أرسلنا دعوات إلى جميع الأطراف المعنية. وبعد الاستماع إلى شهادات شاملة من العديد من الشهود الخبراء وبعد مداوات متأنية، توصلنا إلى الأحكام التالية:

وجدنا أن دولة إسرائيل مذنبه بارتكاب عدد من الجرائم الدولية. والجريمة الأولى هي الفصل العنصري. فاتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها تعرف تلك الجريمة بأنها أعمال غير إنسانية ترتكبها أي حكومة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية ما من البشر على أية فئة عنصرية أخرى من البشر واضطهادها بصورة منهجية.

”كذلك، لا بد لي من الإشارة إلى الزيارة التي قام بها وفد جامعة الدول العربية، المكون من الأمين العام ووزراء خارجية الدول العربية بالإضافة إلى وزير خارجية تركيا، إلى القطاع المحاصر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث لمس الوفد مدى الأضرار الجسيمة التي تركها القصف الإسرائيلي العشوائي على أبناء الشعب الفلسطيني. وإنني أناشد، بهذه المناسبة، أعضاء المجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهم تجاه قضية الشعب الفلسطيني وتقديم كافة أنواع العون له حتى يتمكن من العيش في أمان وسلام واستقرار على غرار كافة شعوب العالم مع أهمية تحمل الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، لمسؤوليتها في ضمان السلم والأمن الدوليين إذ أن اعتداءات إسرائيل المتكررة تمثل خرقا للمهام والمسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعرب عن خالص الشكر للسفير أحمد فتح الله على الرسالة الهامة التي نقلها للتو. وأود أن أطلب منه أيضا أن يتكرم بإبلاغ معالي السيد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، امتنانا لجتتنا لما تظهره الجامعة دائما من تضامن مع الشعب الفلسطيني وقضيته النبيلة. ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد روجر ووترز، المؤلف والملحن والمغني والعضو المؤسس في فرقة بينك فلويد، الذي سيدي بيان بالنيابة عن منظمات المجتمع المدني التي تهتم اهتماما نشطا بقضية فلسطين.

السيد ووترز (محكمة راسل من أجل فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء اللجنة جزيل الشكر على استقبالي في لحظة التضامن والأزمة هذه. إنني موسيقي، ولست دبلوماسيا، ولذلك، فإنني لن أضيع هذه الفرصة الثمينة في تفاصيل بروتوكولية. ولكنني أقول إنكم لا بد وأن تكونوا قد تعبت جميعا من الاستماع، إلى حد ما، ولذلك فقد قمت، أثناء

في إحدى الساحات في غزة، فسوف يبدو التاريخ مختلفا قليلا. وإذا عدنا قليلا إلى الوراء، فسوف نرى أنه منذ عملية الرصاص المسكوب، ووفقا لمنظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان، لقي ٢٧١ فلسطينيا مصرعهم إثر هجمات إسرائيلية، وأنه خلال الفترة نفسها، لم يُقتل أي إسرائيلي قط. لذا فهناك ما يبرر القول بأن "الأمر" بدأ في عام ١٩٦٧، مع إحتلال غزة والضفة الغربية.

الأزمة في غزة هي أزمة يكمن سببها الجذري في الإحتلال. إن إسرائيل وحلفاءها يؤكدون أن غزة لم تعد محتلة. حقا؟ إن انسحاب الجنود والمستوطنين في عام ٢٠٠٥ غير من طابع الإحتلال، وليس وجوده. إذ لا تزال إسرائيل تسيطر على المجال الجوي لغزة والمياه الساحلية والحدود والأرض والاقتصاد والأرواح. غزة ما تزال محتلة. وأهل غزة، وعددهم ١,٦ مليون فلسطينيا - نصفهم من الأطفال تحت سن ١٦ سنة - يعيشون في سجن مفتوح. هذا هو الواقع الذي يكمن وراء الأزمة الحالية. وإلى أن نفهم ذلك، وإلى أن يأتي الوقت الذي يتحمل فيه الممثلون المتواجدون هنا اليوم، وحكوماتهم، والجمعية العامة المسؤولية لإنهاء الإحتلال، لا يمكننا حتى أن نأمل في إنتهاء الأزمة الحالية.

في تشرين الأول/أكتوبر، وفي آخر مناسبة خاطب فيها المحلفون من محكمة راسل هذه اللجنة، تم التأكيد لنا بأن البيانات والتقارير ستعرض على الجمعية العامة للمناقشة العامة. وإذا سارت الأمور على ما يرام اليوم، فيمكننا أن نأمل في أن يتمسك أعضاء اللجنة بذلك التأكيد.

لقد خرجت عن الموضوع لفترة وجيزة، أود أن أعود إلى الانتهاكات الإسرائيلية التي حددتها محكمة راسل.

الجرمة الرابعة كانت في مخالفة أحكام الحظر الذي تنص عليه إتفاقية جنيف الرابعة بشأن المستوطنات، تحديدا المادة

وحظيت النتيجة التي توصلت إليها المحكمة في وقت سابق من هذا العام بتأييد لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف بعد ما قدمته المحكمة من مذكرات شفوية وخطية.

والجرمة الثانية هي التطهير العرقي. وفي هذه الحالة، تشمل هذه الجرمية الطرد المنهجي للكثير من السكان الفلسطينيين الأصليين بالقوة منذ ١٩٤٧-١٩٤٨.

والجرمة الثالثة هي العقاب الجماعي للسكان المدنيين، وهي ممارسة محظورة صراحة بموجب المادة ٣٣ من إتفاقية جنيف الرابعة. وقد انتهكت إسرائيل التزامها بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. ووقعت أخطر انتهاكات مؤخرا في غزة بفرض حصار على جميع السكان وسجنهم فعليا والقتل العشوائي للفلسطينيين خلال العملية الهجومية الإسرائيلية "الرصاص المصبوب" في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، والدمار الذي أحدثه الآن الهجوم الذي تم شنه مؤخرا في إطار عملية "عمود السحاب".

وبينما أتكلّم، يمكنني أن أسمع همهمات الاستهجان من قبل أصوات حكومية ووسائل إعلام تردد الشعار المهترئ للمدافعين القائل "ولكن حماس كانت البادئة بشن هجماتها الصاروخية. وإسرائيل تدافع عن نفسها فحسب". فلنمحص هذه الحجة. هل كانت حماس "البادئة"؟ ومتى "بدأت"؟

إن طريقة فهمنا للتاريخ تتشكل بتوقيت بدء حسابنا للزمن. فإذا بدأنا حسابنا للزمن في لحظة إطلاق صواريخ من غزة على إسرائيل بعد ظهيرة يوم ما، فإن هذا تاريخ.

إذا بدأنا إحتساب الوقت في وقت سابق من صباح ذلك اليوم الذي لقي فيه فتى فلسطيني في الثالثة عشر من العمر مصرعه برصاص جنود إسرائيليين بينما كان يلعب كرة القدم

من خلال منحهم إمكانية اللجوء إلى القانون، وأن يتم تحميل الظالمين المسؤولية بموجب القانون ذاته.

في عام ١٩٨١، كتبت أغنية بعنوان "حلم رام". وظهرت في ألبوم بينك فلويد المعنون الجرح الأخير. وتهدف الأغنية إلى التعبير عن الحلم الضائع لأحد الرماة من القوات الجوية الملكية البريطانية وهو يعاني سكرات الموت بسبب إحدى الطائرات المنكوبة المتجهة نحو زاوية أحد الحقول الأجنبية. هو يحلم بالمستقبل الذي يضحى بحياته من أجله.

"مكان لتقييم فيه

"وما يكفي من الطعام

"في مكان ما يخلط الأبطال ورق اللعب بأمان في

الشارع

"حيث يمكنك التحدث بصوت عال عن الشكوك

والمخاوف التي تساورك

"وهناك ما هو أكثر من ذلك

"لا أحد يختفي أبدا ولا تسمع أبدا قضيتهم

التقليدية

"عندما يركلون بابك بأقدامهم.

"يمكنك الإسترخاء على جانبي الطريق

"والمجانين لا يفجرون أعضاء الفرقة الموسيقية عن

طريق التحكم عن بعد

"ويمكن لكل فرد اللجوء إلى القانون

"ولا يمكن لأي أحد أن يقتل الأطفال بعد الآن."

في عام ١٩٨٢ ومرة أخرى في عام ١٩٨٣، تبنت الجمعية العامة القرارين ٨٨/٣٧ و ٧٩/٣٨، حملة إسرائيل المسؤولية عن إنتهاكاتهما. ودعا هذان القراران إلى فرض حظر

٤٩. فالمستوطنات - جميع المستوطنات - ليست مجرد عقبة في طريق السلام، بل هي غير شرعية.

وكانت الجريمة الخامسة إستخدام الأسلحة غير المشروعة. فخلال عملية الرصاص المسكوب الإسرائيلية، منذ أربع سنوات، وثقت منظمات حقوق الإنسان الدولية إستخدام تل أبيب للفوسفور الأبيض في هجمات على غزة. وخلصت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن:

"إطلاق إسرائيلي المتكرر لقذائف الفوسفور الأبيض في مناطق مكتظة بالسكان في غزة أثناء حملتها العسكرية الأخيرة كان عشوائيا ويعد دليلا على إرتكاب جرائم حرب".

يحترق الفوسفور الأبيض عند درجة حرارة تصل إلى ١٥٠٠ درجة فهرنهايت. تحيل ماذا يحدث عندما يلامس جلد طفل. دعت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى تحميل كبار القادة الإسرائيليين المسؤولية عن ذلك. ومع ذلك، لم تحدث هذه المسألة حتى الآن.

هناك انتهاكات أكثر، والأعضاء على علم بها. فقرارات الأمم المتحدة تتبع تاريخ الانتهاكات الإسرائيلية. والأعضاء يأسفون، ويستنكرون وحتى يدينون الإنتهاكات، ولكن متى تم تنفيذ قراراتهم؟ لا يكفي أن نشجب وندين. ما نحتاج إليه هو أن تأخذ الأمم المتحدة - من ممثلين متواجدين هنا وحكوماتهم والجمعية العامة التي يعملون فيها - على محمل الجد مسؤوليتها في حماية الفلسطينيين الذين يرزحون تحت نير الاحتلال ويواجهون الإنتهاك اليومي لحقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والمساواة.

وما تعنيه إرادة "نحن شعوب هذه الأمم المتحدة" هو أنه ينبغي أن يتمتع جميع إخواننا وأخواتنا بالحرية في تقرير المصير، وأن يتخلص المظلومون من العبء الملقى على أكتافهم

بما في ذلك، وبشكل حاسم، معاهدة روما، بحيث يمكن أن تصبح فلسطين عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.

إن هذه المناسبة بالغة الأهمية، وقد بدأت العملية التي أدت إلى تحقيقها منذ ١٣ شهراً. إنها واحدة من تلك الحالات النادرة التي يمكن فيها للدول الأعضاء تغيير مسار ووجه التاريخ، وفي الوقت ذاته تعزيز أحد المبادئ المؤسسة للأمم المتحدة - ألا وهو الحق في تقرير المصير. تشير المحاولة ضمناً إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتتضمن سلامة القدس الشرقية، والحكم الذاتي في غزة، واللاجئين في الشتات. إن هذا الأمر ذو أهمية كبيرة حيث أن هناك بالفعل أكثر من ١٣٢ دولة من الأعضاء اعترفت بفلسطين بوصفها دولة وهناك المزيد من الدول تنضم يومياً. هذا الأسبوع تحديداً، قدمت حماس دعمها.

أحث الأعضاء على النظر في نقطتين. أولاً، أدعوهم إلى مقاومة الضغوط من أي حكومة متنفذة لإكراههم على إشغال أو تأخير هذه المسألة. للأسف، هناك تاريخ من الإكراه في هذا المكان الموقر. وينبغي أن لا يسمح لأي حكومة، مهما كانت غنية أو قوية، باستخدام عضلاتها المالية أو العسكرية لتحديد سياسة الأمم المتحدة من خلال التسلط على الدول الأخرى بشأن هذه المسألة أو أي مسألة أخرى.

ثانياً، لا ينبغي للحكومات أن تأخذ التصويت على مركز الدولة بوصفه نهاية المطاف للوفاء بالتزاماتها. فمسؤولية الجمعية العامة تتعدى الجوانب الفنية المتبعة في الأمم المتحدة. إذ يجب أن تشمل الحماية الحقيقية للفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال والمساءلة الحقيقية عن انتهاكات القانون. الجمعية العامة لديها صلاحيات لا تستخدمها. لذا فهي غير مجبرة على التأجيل أو انتظار مجلس الأمن.

في بضعة أشهر فقط، سوف نحيي الذكرى العاشرة لمقتل راشيل كوري، ناشطة السلام الشابة التي قتلت على يد جندي إسرائيلي يقود جرافة كاتربلر مدرعة بينما كانت تحاول حماية

تام على توريد الأسلحة إلى إسرائيل. لم يُفرض مثل هذا الحظر. بل بدلاً من ذلك، وقع على عاتق المجتمع المدني العالمي أخذ زمام المبادرة. إذ عقب دعوة من المجتمع الفلسطيني المدني عام ٢٠٠٥، قامت الحركات الاجتماعية والنشطاء وعلى نحو متزايد الهيئات الكنسية وحتى بعض السلطات الحكومية المحلية في جميع أنحاء العالم عام ٢٠٠٥ بحملة للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض الجزاءات. وتهدف هذه الحملة، كما يعلم الكثير من الأعضاء، إلى الضغط الإقتصادي غير المتسم بالعنف لحمل إسرائيل على إنهاء انتهاكاتها والاحتلال والفصل العنصري وإنكار حق الفلسطينيين في العودة وفرض العيش كمواطنين من الفئة الثانية على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، والتميز ضدهم على أساس عنصري والخضوع لقوانين تختلف عن تلك التي يخضع لها المواطنون اليهود. إن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض الجزاءات تحقق تقدماً وبسرعة كبيرة.

في الأسبوع الماضي تحديداً، أحسست بالسعادة وأنا أكتب رسالة دعم لمجلس الطلبة في جامعة كاليفورنيا في إيرفين، مهنتاً إياهم على المطالبة بأن تقوم جامعتهم بسحب استثماراتها من الشركات التي تجني أرباحاً من الاحتلال الإسرائيلي. أيضاً، في الصيف الماضي، كنت في بيتسبرغ لحضور تصويت الجمعية العامة للكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية) على قرار بالامتناع عن التعامل مع موتورولا، وكاتربيلر وهيويت باكارد. لم يكن ذلك وارداً قبل ١٠ سنوات. وعلى حد تعبير بوب ديLAN العظيم، "العصور تتغير باستمرار".

أود أن أعود إلى ما نحن بصدده اليوم. إن أعضاء الجمعية العامة على وشك أن تتاح لهم الفرصة للتصويت على تغيير مركز فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة غير عضو. وبينما لا يمنحها ذلك عضوية الأمم المتحدة الكاملة، فإنه يمثل اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة لها الحق في توقيع المعاهدات،

والآثار المميتة لأفعالها. وعليه، فما الذي يعنيه الرئيس أوباما؟ هل يعني أن لإسرائيل الحق في احتلال المنطقة بأسرها إلى أجل غير مسمى؟

فالفلسطينيون شعب عريق، ذكي، مثقف، مضياف وكريم. وبطبيعة الحال، فإنهم معتدّون بأنفسهم وسيقاومون احتلال أرضهم، ويدافعون عن نساءهم وأطفالهم وممتلكاتهم بكل ما أوتوا من قوة. ومن منا لن يفعل ذلك؟ فهل سيفعل ذلك الرئيس أوباما؟ نأمل ذلك. بل سيكون من واجبه أن يفعل.

منذ أكثر من جيل اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) الذي ينص على مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير. وسلّم - في دياحة القرار - بأنه عندما يواجه الأشخاص "أي عمل قسري" يجرّمهم من تلك الحقوق، فإن لديهم الحق في اتخاذ "الإجراءات ضد ومقاومة" مثل ذلك الاستخدام للقوة. وحين يتقاعس المجتمع الدولي عن تحمّل مسؤوليته فيما يتعلق بحماية الفلسطينيين، فإنهم سيتحملون تلك المسؤولية بأنفسهم.

ولا يعني هذا أنني أؤيد إطلاق الصواريخ على إسرائيل. فأنا لا أؤيد ذلك. فالحق القانوني في المقاومة المعترف بها دولياً، يعني مهاجمة أي من الأهداف العسكرية التي تشارك في الاحتلال غير الشرعي. ولكن فلنكن واضحين، ما دمنا نرى أن ذلك القانون متوازن ولا غنى لنا عنه. إن إطلاق الصواريخ غير الموجهة إلى إسرائيل، حيث يستهدف المدنيون على الأرجح، ليس شكلاً شرعياً للمقاومة. وهو خطأ ولا بد من إدانته.

والعديد من الناشطين في المجتمع المدني، بمن في ذلك العديد من الفلسطينيين والإسرائيليين، ملتزمون بالمقاومة غير العنيفة. وتشكل المقاطعة وسحب الاستثمارات والجزاءات، التي انتشرت من المجتمع المدني الفلسطيني إلى الناشطين في

متزل أحد الصيادلة وعائلته في رفح، على حدود غزة. لقد خاطر ناشطون دوليون مثل راشيل كوري وتوم هيرندال وجيمس ميلر بما خاطروا، ودفعوا وأسرههم الثمن في نهاية المطاف، لأن المجتمع الدولي - الدول الأعضاء والأمم المتحدة نفسها - قد فشلت في حماية السكان الفلسطينيين المستضعفين الذين يرزحون تحت الإحتلال الذي طال أمده.

ونحن فخورون - على الرغم من شعورنا العميق بالحزن - بعمل أولئك الناشطين الشباب، وتأثرنا كثيراً بتضحياتهم. غير أننا غاضبون أيضاً، لأن حكوماتنا ومؤسساتنا الدولية، بما فيها الجمعية العامة، قد فشلت في توفير الحماية التي من شأنها أن تجعل تضحية راشيل كوري لا لزوم لها. وينبغي ألا ننسى أيضاً الآلاف من الفلسطينيين الشجعان المحجولين وأحوالهم وإخوانهم الإسرائيليين الشجعان بالقدر ذاته في السلاح - الذين أعلنوا المقاطعة من الداخل - ويواصلون الاحتجاج بصورة سلمية على أساس أسبوعي من أجل الحق الأساسي والبسيط في الحياة الإنسانية العادية - الحق في العيش في كرامة وسلام، ورعاية أسرهم، وحرث الأرض، وبناء مجتمع عادل، والسفر إلى الخارج، والتحرر من الاحتلال، فضلاً عن التطلع إلى جميع الأهداف الإنسانية، مثلنا تماماً.

وإذ أتكلّم عن بقيتنا، فإنني أقيم هنا في مدينة نيويورك. ونحن - سكان نيويورك - نعتبر مجموعة ضيقة نوعاً ما، وتحجب عنا الدعاية والامتيازات واقع محنة الفلسطينيين إلى حد كبير. ولا يدرك سوى القليل منا أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - وخاصة عبر ممارسة حق النقض في مجلس الأمن - تحمي إسرائيل من إدانة المجتمع المدني العالمي، الذي يشرفني أن أمثله هنا اليوم. فحتى بعد أن اهتمت القنابل على ١,٦ مليون شخص في غزة، كرر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية موقفه القائل بأن إسرائيل لديها الحق في الدفاع عن نفسها. ونحن نعلم جميعاً قوة القدرة العسكرية الإسرائيلية

هذا الترتيب بالتأييد من قبل جميع الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال عبر الاستفتاء. وأنا أعلم أن الجميع هنا يدرك ذلك، وأن سكان المدينة التي أقيم فيها لا يعلمون هذا. فهم لا يعلمون أن ذلك هو موقف حماس. ولذلك فأنا أقول لهم.

ونحن جميعا هنا للسبب نفسه. ونحن جميعا ملتزمون بحقوق الإنسان، والقانون الدولي، وباللجوء المحوري للأمم المتحدة، وبالمساواة للجميع، بما في ذلك بالنسبة للفلسطينيين. ونحن جميعا حضور في هذه الجلسة المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الذي يصادف اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ولكن يبدو لي، أن مجرد احتفالنا بهذا اليوم ليس كافيا. فماذا بوسعنا أن نفعل غير ذلك؟

إن ساحة المعركة هنا، في مقر الأمم المتحدة، وفي قلب مدينة نيويورك في ذات الوقت، بكل ما لدينا من إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام. والمعركة ذات شقين. أولا، يجب علينا مواصلة العمل على توعية الأشخاص في الولايات المتحدة الأمريكية بواقع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبالأخص، بدور حكومتهم - البلد المضيف للأمم المتحدة - في استخدام الدولارات المتأتية عن الضرائب التي يدفعونها لتمويل انتهاكات إسرائيل وتمكينها.

ثانيا، وبالقدر ذاته من الأهمية، يجب علينا أخيرا التصدي لإجراء إصلاح حقيقي للأمم المتحدة. فهي بحاجة إلى اتباع ديمقراطية جديدة. ويجب إعادة النظر في حق النقض، وإلا فستقوض الأمم المتحدة. فقد عفا الزمن على استخدام حق النقض بوصفه أداة استراتيجية سياسية من جانب واحد أو آخر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. فهو نظام مفتوح للغاية ويمكن انتهاكه. وليست الحماية الشاملة الممنوحة لإسرائيل عن طريق استخدام الولايات المتحدة لحق النقض سوى مثال واحد على ذلك الانتهاك. وأحث الجمعية العامة على العمل بشكل جماعي من أجل استعادة السلطة

جميع أنحاء العالم، جزءا من تلك المقاومة غير العنيفة، وأنا أؤيدها تماما. ولكن فلنكن واضحين: إن التباين في القوة، وواقع الاحتلال، واستجابة القوة المحتلة، إنما هي الواقع الذي نواجهه ما لم نلجأ إلى القانون الدولي ونكفل التزام جميع الأطراف به.

وأود في غضون ذلك، أن أحاول مرة أخرى العودة قليلا، وأتناول الادعاء القائل بأن "لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها" من منظور قانوني وتاريخي. ولن يستغرق هذا وقتا طويلا.

لا يجوز للحاجي أن يستفيد من جرمته - ويعني أنه لا يمكن أن ينشأ الحق أو الاستحقاق القانوني عن الظلم. وإن كنا نعارض جميع أشكال العنف حقا، - سواء كانت من قبل المحتل أو جراء المقاومة العنيفة من قبل من يقع عليه الاحتلال - فإنه يجب علينا أن نهدف إلى وضع حد للأسباب الجذرية للعنف. وفي هذا الصراع على وجه التحديد، فإن ذلك يعني إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والاستعمار والتطهير العرقي والحرمان من الحق في تقرير المصير وغيره من الحقوق غير القابلة للتصرف المستحقة للشعب الفلسطيني، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الأخرى. ويجب أن يكون الأمر كذلك في المستقبل أيضا.

وبعد أن تخلت حركة حماس عن مطلبها الأصلي المتمثل في تفكيك إسرائيل، خلال الفترة التي سبقت الانتخابات، فقد انتخب ديمقراطيا في كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٦ في انتخابات اعتبرت حرة ونزيهة من قبل كل المراقبين الدوليين الحاضرين، بمن فيهم الرئيس السابق للولايات المتحدة، جيمي كارتر. وقد أوضح زعماء حماس موقفهم ذلك مرارا وتكرارا: إن حماس منفتحة على الوصول إلى سلام دائم مع إسرائيل في حال الانسحاب الكامل إلى حدود ١٩٦٧، وهو ما يمثل نسبة ٢٢ في المائة من أرض فلسطين التاريخية، وإذا ما حظي

الناس بالحقائق على أرض الواقع والظروف الصعبة التي يواجهها الشعب الفلسطيني يوميا. وقدّم أيضا مثالا رائعا لما يمكن أن يفعله المجتمع المدني لرفع الوعي وتعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني.

ولذلك أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع منظمات المجتمع المدني المعنية بقضية فلسطين على دعمها وتضامنها مع الشعب الفلسطيني. بعد بضع دقائق سنشاهد الفيلم والأفلام الوثائقية الأخرى. بمجرد اختتام الاجتماع. أشكر مجدداً السيد ووترز.

يشرفني الآن أن أعلن أن لجنتنا قد تلقت رسائل دعم وتضامن من العديد من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية، والعديد من الحكومات والمنظمات. وأود أن أشير إلى أن نصوص الرسائل ستُنشر في نشرة خاصة تابعة لشعبة الحقوق الفلسطينية ولكني أود أن أتلو قائمة بأسماء المسؤولين والجهات التي أرسلتها حسب ترتيب ورودها.

تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالية أسماؤهم: فخامة رئيس الجمهورية لآو الديمقراطية الشعبية، وفخامة رئيس الجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفخامة رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، وفخامة رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وفخامة رئيس جمهورية السنغال، وجمهورية ملك مملكة البحرين، وجمهورية سلطان بروني دار السلام، وفخامة رئيس بوركينا فاسو، وفخامة رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، وفخامة رئيس جمهورية إندونيسيا، وفخامة رئيس الاتحاد الروسي، وفخامة رئيس جمهورية جزر ملديف، وفخامة رئيس جمهورية ناميبيا، وفخامة رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وفخامة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وفخامة رئيس جمهورية باكستان، وجمهورية ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة رئيس جمهورية تركيا، وفخامة رئيس جمهورية إكوادور، وفخامة رئيس جمهورية قبرص،

مرة أخرى إلى الشعوب، من أجل تيسير إحراز التقدم نحو هيئة أكثر ديمقراطية، وقادرة على السعي بصورة أفضل إلى تحقيق التطلعات السامية لهذه المؤسسة العظيمة، كي تمثل إرادة شعوب الأمم المتحدة العظيمة.

ذلك أن الجمعية العامة تمثل أكبر مكوّن من مكونات الأمم المتحدة وأكثرها ديمقراطية. وليس للولايات المتحدة والصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة حق النقض هنا. بل إن هناك حاجة إلى الإرادة السياسية فقط. وبوسع الجمعية اتخاذ القرارات والإجراءات التي لا يمكن أن يتخذها مجلس الأمن، أو لا يرغب في اتخاذها. ويبدأ ميثاق الأمم المتحدة بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة"، وليس "نحن الحكومات". وأحث الممثلين - باسم شعوب بلدانهم، وباسم شعوب جميع الدول، بل في واقع الأمر باسم جميع شعوب كوكبنا المشترك، الأرض - على العمل. ويجب عليهم اغتنام هذه اللحظة التاريخية، بدعم التصويت اليوم من أجل تعزيز مكانة فلسطين في مركز الدولة المراقبة، بوصفه خطوة نحو نيل العضوية الكاملة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد رودجر ووترز على بيانه المخلص والعميق، الذي كان ثاقباً وجياشاً. نشكره لأنه وجد الوقت لينضم إلينا في هذه المناسبة الهامة على الرغم من جدول أعماله الحافل. إننا نتابع باهتمام ما يقوم به من نشاط دعماً للشعب الفلسطيني بصفته عضواً في هيئة محلفي محكمة راسل بشأن فلسطين. علاوة على ذلك، فقد أتيحت للجنتنا فرصة الاستماع إلى عرض من أعضاء هيئة المحلفين في الاجتماع المعقود في تشرين الأول/أكتوبر. كما قدم السيد ووترز سرداً في فيلم وثائقي أنتجته الأمم المتحدة، بعنوان "آفاق مغلقة"، حيث زار الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة وقدم انطباعاته كموسيقي ومؤلف أغان ألهمته الجدران منذ باكورة مسيرته البارزة. لقد ساعد الفيلم في زيادة وعي

وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، وعلى دعمهم الثابت للمهام الملقاة على عاتق اللجنة.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أتكلم بالنيابة عن الشعب الفلسطيني وقيادتنا، بما في ذلك وفدها الكبير بقيادة الرئيس عباس، المشارك في احتفال هذا العام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بصورة لها أهميتها التاريخية البالغة.

نحن ممتنون للغاية لهذا الحدث الكبير، الذي جرى هذا الصباح، ولرسالة التضامن القوية مع الشعب الفلسطيني. إننا نعتبر تلك الرسالة القوية الصادرة هذا الصباح مقدمة مهمة للحدث التاريخي الذي سيجري بعد ظهر هذا اليوم فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، في نضاله وصموده، وفي مقاومته للاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة. بفضل مساعدة جميع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والناشطين المثليين هنا وجميع الذين يؤيدون القضية العادلة للشعب الفلسطيني، وبفضل ذلك الجهد الجماعي وبالتمسك بالقانون الدولي، أعتقد أننا سننجح بعد ظهر هذا اليوم في نيل الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة وفي نيل مركز الدولة المراقبة غير العضو.

في تلك المناسبة التاريخية، سنقوم بتشريع حل الدولتين بطريقة قانونية من خلال الاعتراف بدولتين، مما يسمح بالتالي للمفاوضات بين الدولتين أن تبدأ، على الرغم من أن إحداها تحتل أرض الأخرى، في انتهاك للقانون الدولي. تحذوني الثقة في أننا، بجهودنا الجماعية، سوف نحقق النجاح في وضع حد لذلك الاحتلال وفي الاحتفال بالاستقلال بدولة فلسطين. الحدث التاريخي الذي سيجري بعد ظهر هذا اليوم سنتذكره

وجلالة ملك المغرب، وفخامة رئيس جمهورية بيلاروس، وفخامة رئيس جمهورية أفغانستان. وتلقينا أيضاً رسالة من السلطات الانتقالية في مالي.

كما تلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التالية أسماؤهم: دولة رئيس وزراء الهند، ودولة رئيس وزراء ماليزيا، ودولة رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، ودولة رئيسة وزراء تايلند.

وتلقت اللجنة أيضاً رسائل من وزراء الخارجية التالية أسماؤهم: معالي وزير خارجية كوبا، ومعالي وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، ومعالي وزير خارجية المكسيك، ومعالي وزير خارجية جمهورية مدغشقر، وصاحب السمو الملكي وزير خارجية المملكة العربية السعودية، ومعالي وزير خارجية الجزائر، ومعالي وزير خارجية اليابان.

وتلقينا أيضاً رسائل من الحكومات التالية: حكومة سلطنة عمان، وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا، وحكومة جمهورية فترويلابوليفارية، والحكومة التونسية.

ومن المنظمات الحكومية الدولية، تلقت اللجنة رسائل من معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ومن الاتحاد الأوروبي.

من منظمات المجتمع المدني، تلقينا رسائل من منظمة التقدم الدولية، ومقرها في فيينا، وفريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بإسرائيل - وفلسطين، ومقره في نيويورك، وفريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالسلام، ومقره في جنيف، ولجنة منونيات المركزية، التي يوجد مقرها في نيويورك.

بالنيابة عن اللجنة، أود أن أعرب عن خالص الشكر لرؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية، والحكومات والمنظمات التي ذكرتها للتو، ولجميع المشاركين في جلسة اليوم على جهودهم الجارية الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة

تحقيق هدف إنهاء الاحتلال والاحتفال باستقلالنا، سنصنع لهم التماثيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في هذه المناسبة، نحن نتفهم المشاعر التي يجيش بها صدر صديقنا، رياض منصور. نود أن نشكره على رسالته الهامة. ويجدوننا ويطيد الأمل، كما قال بحق، بعد ظهر اليوم، في أن تخطو فلسطين، بدعم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، خطوة أخرى في سعيها من أجل تقرير المصير. اسمحوا لي أن أؤكد للسفير دعم اللجنة والأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة.

فور اختتام هذه الجلسة، سنعرض في نفس هذه القاعة بعض الأفلام الوثائقية من إنتاج الأمم المتحدة عن الحالة في قطاع غزة والضفة الغربية. وسنعرض أيضا الفيلم الوثائقي الحائز على جوائز، المعنون "هذه أرضي .. الخليل". أدعو الجميع إلى أن يبقوا وأن يشاهدوا الأفلام كتعبير عن تضامننا. كما أدعو الجميع مساء اليوم إلى افتتاح معرض معنون "فلسطين: الذكريات .. الأحلام .. المثابرة". يقام المعرض الساعة ١٨/٠٠ في الشرفة الشمالية الشرقية بالردهة العامة لمبنى الجمعية العامة. وسيعقب المعرض حفل استقبال. أتطلع إلى رؤية الجميع هناك.

قبل أن أرفع الجلسة، أود أن أتقدم بشكر خاص إلى السفير بيدرو نونيث موسكيرا، نائب رئيس لجنتنا. سوف ينهي عما قريب مدة خدمته في نيويورك ويعود ليضطلع بمهمة جديدة في عاصمة بلده الجميلة هافانا. السفير موسكيرا من أطف الشخفيات في عالم الأمم المتحدة المصغر. نحن أعضاء اللجنة الآخرون نكن له عظيم التقدير لشعوره بالواجب ولطفه وعمله الجاد. بالنيابة عن جميع زملائي في المكتب وجميع أعضاء اللجنة، أود أن أتوجه له بخالص الشكر على إسهامه في عملنا، واهتمامه الذي لا يتزعزع بجهود الأمم المتحدة للمساعدة في تسوية هذا الصراع الذي طال أمده.

جميعا - نحن الفلسطينيين في الأرض المحتلة وفي الشتات في إطار التصدي للظلم الذي وقع علينا.

بيد أننا نعلم أن ذلك في حد ذاته ليس سوى بداية لمرحلة أخرى. ونعد بأن يتحمس شعبنا الأبي في الأرض المحتلة، في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وأن يقوى عزمه بفضل الدعم الهائل الذي يجده هنا والدعم الإضافي من المجتمع الدولي بعد ظهر هذا اليوم.

سيواصل كفاحه المشروع لإنهاء الاحتلال. لن يختفي شعبنا. لن يزول الشعب ولن يغادر أرضنا. المكان الوحيد الذي سيبقى فيه هو وطننا، فلسطين. نحن واثقون تماما من أن سننجح في إنهاء الاحتلال والاحتفال باستقلال دولتنا.

وأنا متأكد أن العديد من المشاركين بعد ظهر اليوم سيكونون معنا. ستكون لحظة تاريخية مشهودة، سوف نفتح فيها الأبواب أمام الشعب الفلسطيني ليتمكن من الدفاع عن نفسه بصورة أفضل على الصعيد السياسية والدبلوماسية والقانونية، بينما نكافح في كل ركن من أركان الأرض المحتلة - في قطاع غزة وبلعين ونعلين وسلوان والقدس والني صالح. في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. يتحلى شعبنا بالشجاعة والكبرياء. الحاضرون هنا هم أنصار هذا الشعب. أعتقد أننا سنحقق الانتصار، ليس فيما سنقوم به بعد ظهر اليوم فحسب، بل وفي إنهاء الاحتلال والاحتفال باستقلال دولتنا، في نهاية المطاف.

صباح اليوم، كان الاحتفال رائعاً، ونحن ممتنون لذلك. بعد ظهر هذا اليوم سيقام احتفال رائع. ونشكر الأعضاء مقدما، وندعوهم إلى مشاركتنا. أود أن أشكر صديقي العزيز، الذي أدعوه كثيرا الأخ التوأم، سفير السنغال ورئيس هذه اللجنة، وجميع الدول الأعضاء والمراقبين في اللجنة، على عملهم الرائع بالنيابة عن الشعب الفلسطيني. عندما ننجح في

لقد عمل السفير موسكيرا بجد. ونتمنى له النجاح في أنشطته في المستقبل وفي حياته الشخصية والأسرية.

أود أيضا أن أشكر جميع الذين بدوهم ما كنا هنا اليوم، وعلى وجه الخصوص، موظفي شعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام ومكتب خدمات الدعم المركزية، فضلا عن المترجمين الشفويين وجميع العاملين وراء الكواليس.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.